

والاجابة قبل الحنث فلا تجوز وتاويل الحديث انصح ان
 كلمة تم فيه بمعنى الواو ولهذا يجب التكفير قبل الحنث ولو
 كان كما قاله لوجب التكفير اولاً ثم الحنث بعد مفصلاً
 للامر به فان قلت ما الدليل على جواز مجيء بمعنى الواو
 قلت في جملة في قوله نعماً او مسكيناً اذا مترتبة ثم كان
 من الذين امنوا فتقديرون وكان قبل ذلك لان الاعمال
 الصالحة قبل الايمان لا يستند بها **ومن حلف على موصية**
 بان حلف ليشهد بن الحنث او لم يجز اباه **ينبغي ان يحث**
 اي يجب عليه ان لا يثأر ان كان في الفعل وان يثأر ان كان
 في ترك الفعل كقوله لا يصلي او لا يصوم رمضان لقوله
 عليه السلام لا تدر ولا يمين فيما لا عليك ابن ادم والوقوع
 ولا في فظيمة رحم روله ابوداود والنسائي وهو محمول
 على نفي الوفاء بالمحلول عليه **ويكفر لوجود الحنث ولا**
كفارة على كافر في يمينه وان حنث حال كونه مسلماً
 وقال ان في عليه الكفارة بالمال دون الصوم لانها موك
 وجبت لما حثت من التثبوت والكافر لاهل المواعظات وبه
 قال احمد ولغاها فربنة وهو ليس باهل الفتيات **ومن**
حرم ملكه اي حرم على نفسه شيئاً يملكه بان قال مالي
 على حرام او توتيها وجازيقي فلانها او ركوب هذه الدابة
 وكذا لو قال ملك فلان او ماله على حرام يكون يميناً فعن
 هنا عرفت ان قوله ومن حرم ملكه ليس بيمين بل وقع

اتفاقاً لم يحرم عليه لانه قلب المروع ولا قدرته لعلمه ذلك
وان استباحه اي ان اقدم على ما حرم بان اراد ان يحمله
 مباحاً لنفسه كما كان **كفر** لانه انقذه يميناً فصار حراماً
 لغيره وقال الكافي الكفارة عليه لانه قلب الموضوع فلا
 ينمقده اليه بل انما النساء والحواري ولوقال **كل حرام**
حرام فهو واقع على الطعام **والشراب** المعروف الا ان
 ينوي تحريمه ذلك والقياس ان يحث كافر عن يمينه وهو قول
 زفر لان كلمة كل للعموم وقد باشر فلا مباحا كافر عن يمينه
 وهو التنفيس ونحوه وجه الاستحسان المتصور هو
 البر ولا يحصل ذلك مع اعتبار اليوم فيسقط اعتبار
 فاذا سقط ينصرف الى الطعام والشراب للتعرف ولا يتناول
 المرة الا بالنية فاذا ناولها كان ايلاء هذا كله ظاهر الرواية
والفتوى اليوم على انه يمين امرته بل نية قلبية
 الاستعمال فيه وان لم يكن له امرأة ذكر في النوازل انه يجب
 عليه الكفارة وفي الفتاوى الصغرى اختلف المشايخ في قوله
 حلال الله على حرام واختار الفقيه ابو الليث انه ينصرف
 الى الطلاق بلانية للعرف وفي فتاوى النسفي حلال السليق
 على حرام ينصرف الى الطلاق بلانية للعرف وفي الكافي للحاكم
 الشيباني اذا قال كل حرام سبيل عن يمينه فان نوى يميناً
 فهي يمين وكفرها ولا تدخل المرة في ذلك الا ان يمينها
 فان نواها دخلت فيه فاذا اكل او شرب او قرب امراته

اتفاقاً